البرنامج الاقتصادي للحكومة الجديدة... التحدي ليس في الأهداف بل في التنفيذ

د. سهام يوسف

10 ايار 2026

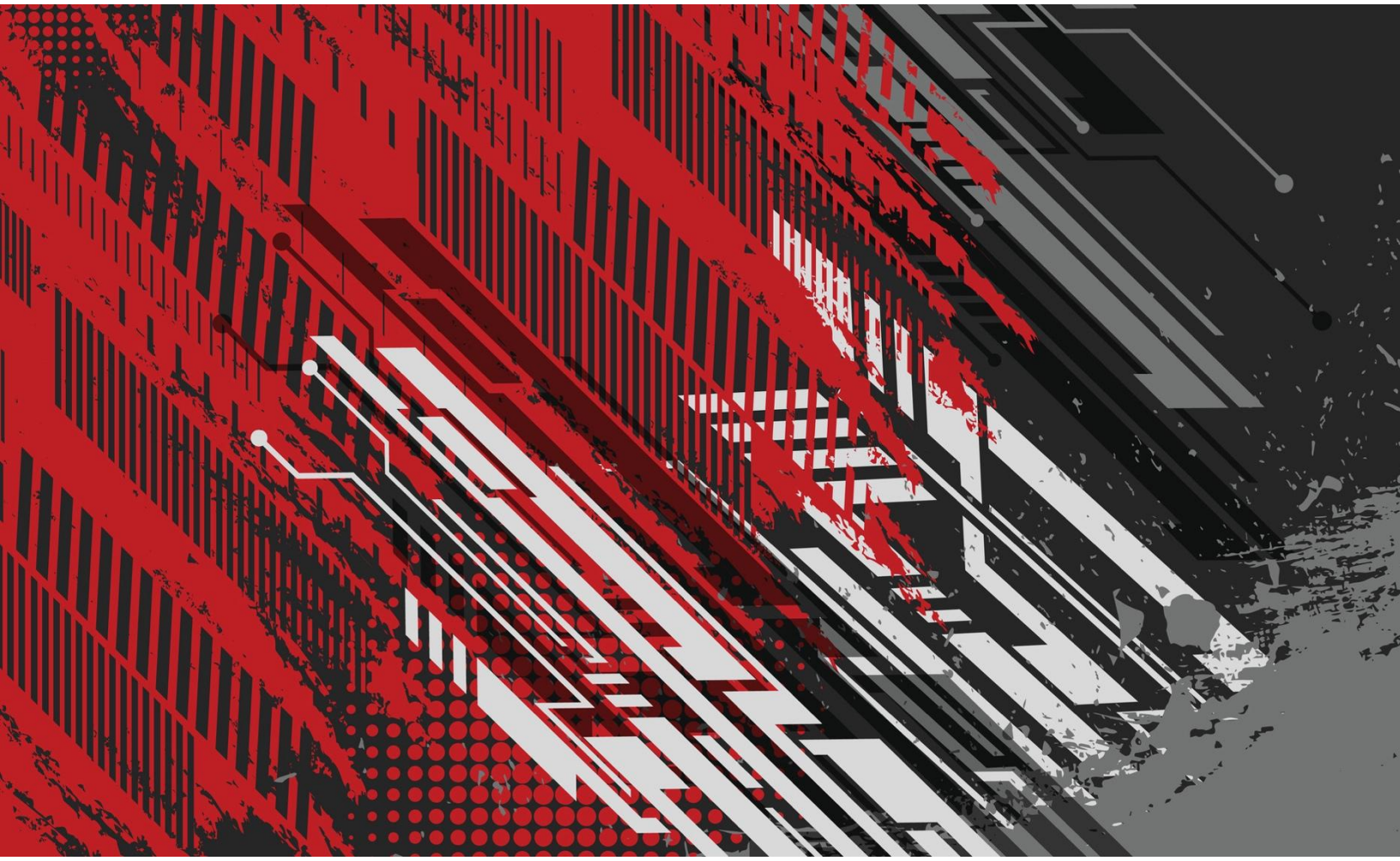

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

البرنامج الاقتصادي للحكومة الجديدة... التحدي ليس في الأهداف بل في التنفيذ

البرنامج الاقتصادي الذي طُرح ضمن المنهاج الوزاري للسيد علي الزيدي، والذي يركز على تنويع الاقتصاد، والانضباط المالي، وإصلاح القطاع المصرفي، وتمكين القطاع الخاص، يعكس في ظاهره إدراكًا واضحًا لطبيعة الاختلالات البنيوية في الاقتصاد العراقي. لكنه في الوقت نفسه يعيد إنتاج اللغة ذاتها التي باتت تتكرر في معظم البرامج الحكومية خلال السنوات الماضية، حتى أصبحت أقرب إلى "نموذج توصيف ثابت" أكثر من كونها خطة تنفيذية مرتبطة بظرف مؤسسي محدد.

فمن حيث المبدأ، لا خلاف على أن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى تقليل الاعتماد على النفط، وإعادة هيكلة الإنفاق العام، وتوسيع قاعدة الإيرادات غير النفطية، وتطوير القطاع المصرفي، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي. لكن الإشكال الحقيقي لا يكمن في صحة هذه العناوين، بل في قدرتها على التحول إلى سياسات قابلة للتنفيذ داخل بيئة مؤسسية معقدة.

التحدي الأول أمام أي برنامج اقتصادي في العراق هو أن القرار الاقتصادي نفسه يخضع لتوازنات سياسية ومراكز نفوذ متعددة، ما يجعل الأولويات الاقتصادية كثيرًا ما تتراجع أمام ضرورات التسوية السياسية. وهذا يعني أن أي سياسة اقتصادية، مهما كانت دقيقة على الورق، تصبح عرضة لإعادة التفسير أو التعديل أو التعطيل أثناء التنفيذ، بحسب توازنات القوة داخل الدولة.

أما التحدي الثاني، فيتعلق بطبيعة المالية العامة في الاقتصاد العراقي، والتي تعاني من ما يُعرف اقتصاديًا بـ"لزوجة الإنفاق العام"، أي صعوبة تقليص النفقات الحكومية، خصوصًا الجارية منها كرواتب القطاع العام والدعم والتحويلات، بعد توسعها خلال فترات الوفرة النفطية. ومع مرور الوقت، تتحول هذه النفقات من التزامات مؤقتة إلى التزامات هيكلية دائمة، ما يؤدي إلى تآكل الحيز المالي وإضعاف مرونة الموازنة العامة في مواجهة الصدمات النفطية أو متطلبات الإصلاح.

وفي هذا السياق، لا يعود الحديث عن "الانضباط المالي" مسألة تقنية تتعلق بإدارة النفقات فقط، بل يصبح مرتبطًا ببنية اقتصادية–اجتماعية تعتمد بصورة واسعة على الدولة كمشغّل رئيسي وموزّع للموارد، الأمر الذي يجعل أي محاولة لإعادة هيكلة الإنفاق العام عملية شديدة الحساسية سياسيًا واجتماعيًا قبل أن تكون مالية..

في المقابل، يفترض البرنامج أن تمكين القطاع الخاص يمكن أن يشكل محركًا للنمو والتشغيل، غير أن التحدي لا يتعلق فقط بتوفير الحوافز أو تحسين بيئة الأعمال، بل بطبيعة القطاع الخاص نفسه في الاقتصاد العراقي.

فجزء كبير من هذا القطاع لم يتطور تاريخيًا بوصفه قطاعًا إنتاجيًا مستقلاً، بل نشأ في ظل اقتصاد ريعي تقوده الدولة، معتمدًا بصورة واسعة على العقود الحكومية والإنفاق العام والأنشطة التجارية المرتبطة بالاستيراد أكثر من اعتماده على الإنتاج الحقيقي والتنافسية.

ونتيجة لذلك، بقيت مساهمة القطاع الخاص في تكوين القيمة المضافة والتشغيل الإنتاجي محدودة، في حين تراجعت قدرته على بناء قاعدة صناعية أو زراعية قادرة على المنافسة. وهذا يعني أن تمكين القطاع الخاص لا يتطلب فقط إصلاحات قانونية أو مالية، بل يحتاج إلى إعادة هيكلة أعمق لطبيعة العلاقة بين الدولة والسوق، والانتقال التدريجي من اقتصاد تحركه الريوع والإنفاق الحكومي إلى اقتصاد تقوده الإنتاجية والاستثمار الحقيقي.

أما فيما يتعلق بإصلاح القطاع المصرفي، ومكافحة غسل الأموال، وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية، فإن هذه الأهداف تضع الاقتصاد العراقي في سياق عالمي أكثر انضباطًا، لكنها تتطلب في الوقت نفسه مستوى عالٍ من الاستقلالية المؤسسية والقدرة على فرض قواعد موحدة على جميع الفاعلين الاقتصاديين. وهي شروط غالبًا ما تصطدم بواقع تعدد مراكز القرار وتداخل الصلاحيات.

وتتجلى هذه الإشكالية بوضوح في العقوبات الأمريكية المتكررة على مصارف وشخصيات مرتبطة بملفات مالية ونفطية، وما يُتداول عن قيود إضافية طالت بعض المصارف وشركات الدفع الإلكتروني. فهذه التطورات لا تعكس مجرد خلافات سياسية أو مالية عابرة، بل تكشف أن الاقتصاد العراقي ما يزال يتحرك داخل بيئة شديدة الحساسية أمام معايير الامتثال والرقابة الدولية.

وهنا تصبح القضية أعمق من مجرد عقوبات بحد ذاتها. فالمشكلة الحقيقية تكمن في الرسالة التي تتركها هذه التطورات على صورة الدولة الاقتصادية. إذ لا يمكن بناء قطاع مصرفي حديث وجاذب للاستثمار في ظل استمرار الشكوك المتعلقة بالحوكمة والشفافية والسيطرة على التدفقات المالية.

وهذا يضع أي برنامج اقتصادي أمام معضلة معقدة: كيف يمكن الحديث عن جذب الاستثمار وتنشيط القطاع الخاص وتوسيع النشاط المالي، بينما ما تزال بعض مفاصل النظام المالي عرضة للاهتزاز بسبب تداخل الاقتصاد مع النفوذ السياسي والإقليمي؟

كما أن التحديات الاقتصادية في العراق لا يمكن فصلها عن طبيعة التوازنات السياسية والأمنية والإقليمية التي تتحكم بهامش القرار داخل الدولة. فحين يُطرح ملف السلاح خارج إطار الدولة بوصفه قضية مرتبطة بتفاهمات إقليمية ومفاوضات دولية، فإن ذلك يكشف أن بعض الملفات السيادية الكبرى لا تُحسم بالكامل داخل المؤسسات الرسمية وحدها، بل تتأثر أيضًا بمعادلات قوة أوسع من حدود الدولة التقليدية.

وهنا يبرز أثر ذلك مباشرة على الاقتصاد. فالدول التي تنجح في بناء اقتصاد مستقر لا تمتلك فقط خططًا اقتصادية جيدة، بل تمتلك أيضًا مركزًا سياديًا واضحًا يحتكر القرار النهائي ويضمن استقرار البيئة المؤسسية. أما في البيئات التي تتعدد فيها مراكز التأثير، فإن الاقتصاد نفسه يصبح أكثر هشاشة أمام التقلبات السياسية والأمنية والإقليمية.

المستثمر، في النهاية، لا يقرأ البرنامج الحكومي فقط، بل يقرأ شكل الدولة وحدود السلطة الفعلية داخلها. ولهذا فإن أي مشروع لتنويع الاقتصاد أو جذب الاستثمار سيظل مرتبطًا بسؤال أعمق: هل تمتلك الدولة القدرة الكاملة على فرض قواعدها بشكل موحد ومستقر؟

وفي هذا السياق، لا تعود المشكلة أن السياسة تؤثر على الاقتصاد فحسب، بل إن الاقتصاد نفسه يبدأ بالتحرك داخل حدود التوازنات الأمنية والإقليمية. وعند هذه النقطة تصبح الإصلاحات الاقتصادية، مهما بدت متقدمة على الورق، مقيدة بسقف البيئة السياسية التي تعمل داخلها.

ويأتي إنشاء مجالس عليا مثل "المجلس الأعلى للاستقرار المالي والنقدي" و"المجلس الأعلى للاستثمار" كمحاولة لتوفير أطر تنسيقية أعلى بين السياسات الاقتصادية المختلفة. غير أن التجربة تشير إلى أن المشكلة ليست دائمًا في غياب هذه الأطر، بل في صعوبة تحويلها إلى مراكز قرار ملزمة وفاعلة داخل نظام تتوزع فيه السلطة الاقتصادية بشكل أفقي بين أكثر من جهة.

من جهة أخرى، فإن التركيز على الاستثمار، وتسهيل بيئة الأعمال، وتحفيز رأس المال المحلي والأجنبي، يعكس إدراكًا لأهمية الاستثمار بوصفه أحد المحركات الرئيسية للنمو والتنويع الاقتصادي. غير أن تدفق الاستثمارات لا يرتبط بالحوافز والتشريعات وحدها، بل يعتمد بدرجة كبيرة على مستوى الاستقرار المؤسسي والقدرة على التنبؤ بالسياسات الاقتصادية والتنظيمية على المدى الطويل.

فالمستثمر، سواء كان محليًا أم أجنبيًا، لا ينظر فقط إلى فرص الربحية، بل يقيم أيضًا حجم المخاطر المرتبطة بتقلب القرارات الاقتصادية، وتداخل الصلاحيات بين المؤسسات، وارتفاع مستويات عدم اليقين السياسي والتنظيمي. وفي مثل هذه البيئات، ترتفع الكلفة الضمنية للاستثمار وتتراجع قدرة رؤوس الأموال على الدخول في مشاريع إنتاجية طويلة الأجل، ما يؤدي إلى تفضيل الأنشطة السريعة والأقل مخاطرة على حساب الاستثمار الحقيقي القادر على خلق قيمة مضافة وفرص عمل مستدامة.

وبهذا المعنى، يمكن القول إن التحدي الأساسي أمام هذا البرنامج لا يكمن في صحة تشخيصه أو في منطق أهدافه، بل في الفجوة بين "منطق التخطيط" و"بنية التنفيذ". فتنويع الاقتصاد، والانضباط المالي، وإصلاح المصارف، وتمكين القطاع الخاص، ليست مجرد سياسات منفصلة يمكن تطبيقها تدريجيًا، بل تمثل عملية تحول هيكلي طويلة الأمد، تحتاج إلى بيئة مؤسسية قادرة على إنتاج سياسات متسقة وقابلة للاستمرار، لا سياسات تتغير تبعًا لدورات التفاوض السياسي وإعادة توزيع النفوذ داخل الدولة.

تُظهر التجربة العراقية أن العناوين الاقتصادية الكبرى أصبحت تتكرر في كل دورة حكومية تقريبًا، من دون أن يرافقها تحول بنيوي في آليات صنع القرار الاقتصادي أو في شروط تنفيذه. وبهذا المعنى، لا تعود البرامج الاقتصادية أدوات لإحداث تغيير تراكمي، بل تتحول إلى صيغ وصفية تعيد إنتاج الطموحات ذاتها ضمن بيئة تنفيذ لا تتغير جذريًا.

وفي المحصلة، لا تكمن الإشكالية في غياب الرؤية الاقتصادية، بل في غياب الاستمرارية المؤسسية التي تجعل من السياسات الاقتصادية مشروع دولة ممتدًا لا مشروع حكومة مؤقتة. إذ تبدأ كل حكومة من جديد وكأنها أول من يواجه الاختلالات، فتُعاد صياغة الأولويات وتُطرح العناوين نفسها، بينما ينقطع تراكم السياسات بين دورة وأخرى، لتبقى مفاهيم مثل التنويع والإصلاح وتمكين القطاع الخاص حاضرة في الخطاب، دون أن تتحول إلى مسار اقتصادي مستقر وفاعل.

الكاتب: دكتورة سهام يوسف

دكتوراة في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600